التشكيل الوزاري

عبدالله السنيدي

تم إنشاء مجلس الوزراء في المملكة سنة ١٣٧٣هـ قبل شهر واحد من وفاة المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، وقد عقد المجلس أول جلساته في العاصمة الرياض في اليوم الثاني من شهر رجب من نفس السنة برئاسة الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود يرحمه الله وصدر أول نظام للمجلس في الثاني والعشرين من شهر شوال من سنة ١٣٧٧هـ والذي عدل في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود في الرابع عشر من شهر رجب سنة ١٣٨٤هـ بما يجعل رئاسة مجلس الوزراء لجلالته يرحمه الله، كما عدل في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود يرحمه الله في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الاول من سنة ١٣٩٥هـ بما يتضمن السماح بامكانية تعيين أكثر من نائب لرئيس مجلس الوزراء. وقد استمر العمل بهذا النظام إلى أن صدر نظام المجلس الحالي في اليوم الثالث من شهر صفر من سنة ١٤١٤هـ والذي تضمن العديد من الجوانب التطويرية ومن اهمها وضع مدة معينة لمجلس الوزراء وهي اربع سنوات يتم بعدها اعادة تشكيله فقد تم بموجب نظام المجلس الحالي إعادة تشكيله مرتين إحداهما في اليوم السادس من شهر ربيع الاول من سنة ١٤١٦هـ والثانية في اليوم الثاني من شهر ربيع الاول لسنة ١٤٢٠هـ وقد سئل مؤخراً صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود وزير الداخلية حفظه الله من قبل إحدى الصحف المحلية حول امكانية اعادة تشكيل مجلس الوزراء بعد انتهاء مدته الحالية وذلك في ظل الظروف الحالية التي تمر بها منطقتنا كالحرب في العراق، وقد أكد سموه الكريم بأن التشكيل الوزاري سوف يصدر بإذن الله تعالى في موعده حيث كان التشكيل الوزاري الحالي قد صدر كما ذكرنا في اليوم الثاني من ربيع الاول لسنة ١٤٢٠هـ . وقد قام مجلس الوزراء منذ انشائه حتى الوقت الحاضر بدور كبير فيما يتعلق برسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية والإشراف على تنفيذها، حيث يقوم بالقيام بالعديد من الاختصاصات في هذا المجال ومن ذلك:

الموافقة على مشاريع الأنظمة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات بعد التنسيق مع مجلس الشورى.

إقرار الميزانية العامة للدولة التي تصدر سنوياً.

إحداث وترتيب الأجهزة والمؤسسات الإدارية ومتابعتها.

منح القروض أو فرض الضرائب والرسوم أو الإعفاء منها.

منح المرتبات والمكافآت او أي من أموال الدولة التي لا توجد أنظمة تحكم صرفها.

وفكرة التشكيل الوزاري التي طبقت في المملكة كل أربع سنوات، فكرة رائدة وعملية وقد كانت محل الترحيب على المستوى الداخلي والخارجي، لكونها تؤدي الى التطوير والتجديد في شغل منصب الوزير ذي الاهمية السياسية والوطنية فشغل هذا المنصب وبالذات المرتبط بالوزارات الخدمية او المرفقية والتي يتعلق نشاطها بخدمة المواطنين يحتاج من حين لآخر الى التجديد والتطوير مما يؤدي الى تفعيل النشاط والحيوية للمرفق الإداري، خاصة وأن بلادنا بحمد الله تضم الكثير من ذوي الكفاءات والخبرات ممن لم تقصر الدولة في تعليمهم وتثقيفهم والذين ينتظرون دورهم للمساهمة في خدمة دينهم ومليكهم ووطنهم من هذا الموقع الهام. كما ان هذه الفكرة تتمشى مع تعليمات الشريعة الغراء التي تحث على شغل المناصب المهمة في الدولة بذوي الكفاءة وذلك باتباع أسلوب الدقة

والتحري في البحث عنهم واختيارهم، كما ان هذا الأسلوب ينسجم مع المبادئ الدستورية الدولية المطبقة في الدول المتقدمة والتي تقضي بوضع مدد معينة لشغل المناصب الهامة وكذلك وضع مدد محددة لعمل الحكومات. وقد جاءت الفكرة ضمن مرحلة من التطوير التنظيمي والإداري شهدتها المملكة والتي صدر خلالها نظام مجلس الشورى ونظام المناطق.

ولقد كان لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود أمد الله في عمره وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام حفظهما الله الفضل الكبير بعد فضل المولى عز وجل في تبني هذه الفكرة والتي تحولت من فكرة الى قاعدة نظامية كما ورد في نظام مجلس الوزراء الحالي الصادر في اليوم الثالث من شهر صفر سنة ١٤١٤هـ كما أشرنا ومما يدل على أهمية فكرة إعادة التشكيل الوزاري كل أربع سنوات ان المواطنين أصبحوا يتفاءلون بذلك في التطلع من تطوير الى تطوير افضل منه في الخدمات وغيرها بسبب تعاقب ذوي الكفاءة على هذا المنصب الهام مما جعل الكثير منهم يأمل في أن يطبق ذلك ايضاً على المناصب التي تقل عن منصب الوزير كالوكيل والمحافظ والمدير العام ونحو ذلك لما في ذلك من المزايا التي تعود بالنفع على الصالح العام كتطوير أساليب وإجراءات العمل، ودفع وتشجيع الابتكارات ووضع أسس واضحة للتخطيط والاهتمام بالإشراف والمتابعة الميدانية. ولذلك فإنه لا يساورهم أدنى شك بأن القيادة الرشيدة سوف تسعى بإذن الله بأن يكون التشكيل الوزاري القادم محققاً لآمال المواطنين والحياة الكريمة في سائر المجالات فإعادة التشكيل لا تعني ابداً في نظر قيادتنا مجرد التغيير فقط بل إن الهدف هو التغيير الذي يحقق الافضل.

وفي الحقيقة فإن فكرة اعادة التشكيل الوزاري كل اربع سنوات مع أنه أمر غير ملزم بدليل انه قد ورد في نظام مجلس الوزراء انه في حالة عدم إعادة تشكيل مجلس الوزراء بعد انتهاء مدة الأربع سنوات فيمكن استمرار مجلس الوزراء القائم حتى اعادة تشكيله، إلا ان قيادتنا الرشيدة حرصت بعد صدور نظام مجلس الوزراء الحالي سنة ١٤١٤هـ على ان يتم اعادة تشكيل المجلس في موعده وذلك إدراكاً من القيادة وفقهم الله لأهمية التجديد في شغل المناصب الوزارية لما يترتب على ذلك من تطوير للأداء وزيادة في الإنتاج، وتفعيل للعمل الوطني.

وفق الله بلادنا قيادة وشعباً لمزيد من الخير والتقدم والنجاح.